

## التطبيع والتحالفات العربية لن تنقذ اسرائيل



بكلم: السيد ابو ايمان

يقال ان السعودية ودول عربية اخرى تجمح بشدة لتطبيع العلاقات مع الكيان الاسرائيلي لكنها تضع شروطاً تبغي من خلالها حفظ ماء وجهها الذي من المؤكد انه سيرافق خلال الولوج بهذه الخطوة المذلة وكما تراها عيون الشعوب العربية والاسلامية وحتى الدولية الناشرة للحقوق المضيعة في العالم.

قبل هذا وذاك فان التطبيع يلحق أفدح الأضرار بالشعوب العربية وبالخصوص الشعب الفلسطيني لما يرافقه من تضييع لحقوقه العادلة، وكما اسلفنا فان تداعيات التطبيع والتحالفات العربية مع الكيان الاسرائيلي لا تقتصر على الفلسطينيين اصحاب الارض الذين عانوا على مدى عقود من الاحتلال والقتل والتهجير والابادة والمعتقلات والتصفية البشرية.

في كانون الاول/ديسمبر 2021، أعلن المندوب السعودي الدائم لدى الأمم المتحدة عبد الله المعلمي، استعداد المملكة لتطبيع العلاقات مع الاحتلال شرط تطبيق تل أبيب لمبادرة التسوية التي طرحتها الرياض

عام 2002، مشيراً إلى أنه "بمجرد حدوث ذلك فإنه ليست السعودية وحدها ولكن العالم الإسلامي بأكمله، والأعضاء الـ 57 بمنظمة التعاون الإسلامي سيتبعوننا في ذلك، أي في الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات معها".

إن "الموقف السعودي الرسمي" (حسب قول المعلمي في تصريح له لموقع "عرب نيوز" السعودي) هو أننا على استعداد لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، إذا طبقت عناصر مبادرة التسوية التي قدمتها السعودية في 2002، والتي تدعو لإنهاء احتلال كل الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، ومنح الفلسطينيين حق تقرير المصير".

اذن من خلال الشروط السعودية يتضح انها لا مانع لها من التطبيع (الذي يعني بحد ذاته الاعتراف الرسمي بالكيان المحتل والمغتصب لارض ليست بارضه) من خلال تحقيقه لثلاثة شروط اولها (حال انتهاء احتلال اسرائيل" لكل الاراضي العربية المسيطرة عليها منذ 1967) وثانيها (تطبيق مبادرة التسوية العربية التي قدمتها السعودية 2002)، وثالثها (اقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية ومنح الفلسطينيين حق تقرير المصير).

لا يخفى ان قمة بيروت عام 2002، تضمّنت التنازل العربي عن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم والاعتراف بـ"إسرائيل" وتطبيع العلاقات معها، وأدخل تعديلات عربية خطيرة عليها منها تبادل الأراضي لضم حوالي 85% من كتل المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية إلى الكيان الإسرائيلي.

والآن جددت السعودية رغبتها في التطبيع واقامة العلاقات الدبلوماسية مع الكيان المحتل، اثر توجيه محمد بن سلمان إشارات جديدة بشأن قرب التطبيع مع "إسرائيل" عبر تصريحات مثيرة لوزير خارجيته فيصل بن فرحان الذي اكد في مقابلة مع وكالة الانباء الألمانية يوم 24 شباط الماضي، ان اتفاقيات التسوية التي أبرمت بين دول عربية و"إسرائيل" بماها تشكل "تطوراً إيجابياً للغاية".

إبن فرحان اكد لصحيفة "معاريف" الاسرائيلية بأن "اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط له فائدة كبيرة ليس فقط لإسرائيل نفسها ولكن للمنطقة بأسرها"، لكن السعودية لن تطبع العلاقات مع "إسرائيل" إلا بعد "حل عادل" للقضية الفلسطينية، مضيفاً ان "هذا بالتأكيد سيسهل الطريق لجميع الدول العربية الأخرى التي لم تتوصل بعد إلى علاقات مع إسرائيل"، ولكن لكي يحدث ذلك، يجب أن يكون التركيز على القضية الفلسطينية وإيجاد حل عادل لها، والحل العادل الذي تراه السعودية هو النقاط الثلاث التي اشرنا إليها سا بقا.

اولا (انتهاء الاحتلال لكل الاراضي العربية المسيطرة عليها منذ 1967)، والسؤال هو هل هناك اراضي عربية محتلة واخرى ليست عربية ليست محتلة من قبل هذا الكيان اللقيط والمعرف محليا وعربيا ودوليا ان اي شبر تحتله هذه الغدة السلطانية هو ارض عربية ليست بارضها، او بصيغة اخرى، هل ان الاراضي العربية المحتلة قبل 1967 ليست عربية؟ لتفص السعودية والدول المطبعة النظر عنها؟

ثانيا ( تطبيق مبادرة التسوية العربية التي قدمتها السعودية "مبادرة تسوية القمة العربية بدورته 14 في بيروت 2002")، التي أطلقها الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، وهدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دوليا على حدود 1967 وعودة اللاجئين وانسحاب من هضبة الجولان المحتلة، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع "إسرائيل"، وكما هو واضح انها تسوية انصاف الحلول وليس حلا جذريا يرجع الحق لاصحاب الارض. انما هي اساسا مداهنة ومراؤحة تبقى اعترافا دوليا بكيان اسرائيل المحتل مع بعد الرتوش الجزئية التي لا تقدم ولا تؤخر من الامر شيئا.

ثالثا (اقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية ومنح الفلسطينيين حق تقرير المصير)، وهي مسألة اعتبارية لا قيمة لها مع بقاء الاحتلال والاغتصاب ومع بقاء الكيان المحتل لارض فلسطين والذي سيكسب بهذه الخطوة اعترافا سعوديا اكبر من حجم كيانه اللقيط، اي ان ما سيكتسبه هو اطار قانوني شرعي غير قابل للنقض مادامت جميع الدول العربية قد اعترفت به (حسب رأي السعودية).

تنزعم السعودية إن" تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني شرط مسبق لتطبيع العلاقات، انه موقف يحظى بأهمية كبيرة اقليميا ودوليا باعتبار أن المملكة تقدّم نفسها على أنها قائدة العالم العربي والاسلامي، غير ان العلاقات مع الكيان الاسرائيلي تحسنت ضمن نهج سياسي استحدثه محمد بن سلمان الذي يُنظر إليه بوصفه الحاكم الفعلي إنما من خلف الستارة.

الواضح الان السعودية والدول العربية المطبعة الاخرى تحاول جعل التطبيع امرا واقعا معترفا به عربيا واقليميا وهو مهمة حيوية عربية يسايقون بها التطورات العسكرية للمقاومة الشرعية العاملة على تقويض هذا الكيان الاسرائيلي ووجوده غير الشرعي بالمنطقة، انهم يسايقون ليس على مستوى اقامة العلاقات الدبلوماسية فحسب انما يتسع الامر ليصل الى تحالفات عسكرية خصوصا وان بقاء الكثير من الدول والمحمييات الكانتونية مرهون ببقاء "اسرائيل" بالمنطقة، وقد كشفت وسائل إعلام عبرية مؤخرا ومنها أوردت "القناة 12" الاسرائيلية عن انشاء تحالف عسكري جديد بين الإمارات وكيان الاحتلال الإسرائيلي يضم السعودية ضمن مؤامرة أبوظبي لفرض التطبيع العلني إقليميا.

يستهدف التحالف المشار اليه تهديدات المواريخ والطائرات المسيرة "الانتحارية" واكتشافها واعتراضها، وحسب القناة أن "تشكيل التحالف جرى في الأيام الماضية مع دول قريبة وبعيدة من إسرائيل"، بعد يوم فقط من نجاح الطائرة المسيرة اللبنانية "حسان"، بتنفيذ عملية داخل الأراضي المحتلة لمدة 40 دقيقة، وعودتها بسلام.

المتوقع ان يستعر مسلسل التنازلات السعودية والערבية عن فلسطين وعروبتها بزعم تشجيع الكيان الاسرائيلي على التسوية بموافقة معظم الدول العربية المطبعة ومحاولة جر غير المطبعة الى مستنقعه الطبيعي هو محاولة فاشلة مقدما لـإلغاء قرار الأمم المتحدة رقم 3379 الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية، وذلك لتشجيع الاسرائيليين على حد زعمهم على حضور مؤتمر مدريد، في وقت ألغت مملكتي السعودية والبحرين المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، وكان مجلس التعاون الخليجي قد ألغى مقاطعة الكيان الاسرائيلي في عام 1996 خطوة ضرورية نحو التسوية، مما ألحق أفدح الأضرار بالشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة.